

مُكَلِّمَاتُ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ^(١).
(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) ^(٢).
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)) ^(٣).
أما بعد:

فما أحوالنا في هذا الزمان المملوء بالفتن والأكدار أن نستبصر بطباع الفتن، وكيفية النجاة منها، من خلال هدى القرآن الكريم والسنة الشريفة، وكذا هدى الصحابة الكرام **Y** أجمعين.
فإن الفتن كالسحب المتراكمة، وتتواتر عمياء صماء مطبقه كقطع الليل المظلم، أو كالأموج الملاطمة، تطيش فيها العقول، وتموت فيها القلوب، إلا من عصم الله **U**.
ومن هدى رسول الله **ﷺ** الذي هو خير الهدى: الاستعداد للفتن قبل نزولها، بالسلاح بالعلم والبصيرة، مع العمل والاجتهاد والاستعداد ليوم المعاد، عسى أن نتنبه عن الذنوب وتلين منا القلوب ونستيقظ من الغفلة، ونغتني المهلة قبل المباغتة والوهلة.
من هنا جاءت هذه الرسالة (السياسة الشرعية ومنهج جماعة الإخوان المسلمون) تذكراً لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ولا أزعج معاذ الله أني ابتدعت هذه الرسالة ابتداء بلا سابقة ولا تمهيد فهذا خطأ وتبجح.
بل كل ما أزعجه أني بالجهد والتعب وبمعاناة التفتيش في هذا الركام من الكلام جمعت شتات منهج هذه الرسالة في قلبي واصلت لنفسي أصولها مع طول التقيب عنها في مطاوي

(١) سورة آل عمران: (١٠٢).

(٢) سورة النساء: (١).

(٣) سورة الأحزاب: (٧١، ٧٠).

العبارات التي سبق بها الأئمة الأعلام من أصحاب هذا العلم في مباحثهم ومساجلاتهم ومثاقفاتهم وما يتضمنه كلامهم من النقد والاحتجاج للرأي.

وكل ما وقفت عليه من ذلك كان خفيا فاستشففته، ودفينا فاستنبطته، ومشتتا فجمعته، ومفككا فلاءمت بين أوصاله، حتى استطعت بعد لأي أن أمهد لفكري طريقا لاحبا مستتبيا يسير فيه، أي صيرته (منهجاً) التزمت به فيما اقرأ وما اكتب وأحقق.

إن هذه الفصول التي جمعت قد تخللها الكشف عن جماعة اتخذوا الدين ستارا في زماننا هذا بغرض الوصول إلى عرض زائل وعارية مسترجعة، وإني لأزعم أني سوف أكشف الستار عن رجال كان لهم أثر في تحطيم قوى الأمة الإسلامية ونسف عقيدتها وشرعها. قوى قد أضلتها الغفلة ومضت في الطريق على غير بينة وهكذا كان شأني في هذه الرسالة والله الأمر من قبل ومن بعد.

ولا أزعم أني سأبين الأمر بتمامه وفق مرادي فللحديث بقايا عسى أن يأذن الله فيما بقي من العمر أن أتابع كتابة فصوله فان الأمر لن يستقيم لنا حتى ندون كل ما عساه أن يكشف حقيقة فرقة قد ضلت وأضلت كثيراً.

إن مما يؤسف له أن كثيرا من الأقطار الإسلامية قد انصرفت عن السياسة الشرعية، وولت وجوهها غربا وشرقا تنصيد الأفكار من هنا وهناك وتستعير نظريات هؤلاء وأولئك وتجمع الغث إلى السمين، وتقرن الطالح بالصالح؛ مما يسمى تارة سياسة وطنية وأخري سياسة قوميه وثالثة سياسة ديمقراطية ورابعة سياسة اشتراكية وخامسة: سياسة رأسمالية.. إلى آخر هذه السياسات التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

وفي مقابل هذا الانصراف عن السياسة الشرعية، المستمدة من شرع الله تعالى هبت العديد من الحركات التي تنتسب إلى الإسلام لتقوم هذا الوضع المعوج رافعة شعار الحكم بما أنزل الله وكان على رأس هذه الحركات حركة الإخوان المسلمين، أو جماعة (الإخوان المسلمون)، ولكن هذه الجماعة وغيرها من الجماعات بدلا من أن يصححوا الأوضاع بالرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أئمة المسلمين، انطلقوا يخطون لأنفسهم مناهج ونظريات يستمدونها من فكر قادتهم، وآراء زعماءهم ونظريات مفكريهم، وهم يدعون في ذلك كله أنهم يستمدون من كتاب الله ﷻ وينهلون من سنة رسول الله ﷺ.

وهكذا فبدلا من أن يطل علينا فكر إسلامي يوحد الصف ويوجه الأنظار لأهمية تحكيم المنهج الذي ارتضاه الله لعباده شرعة ومنهجاً، إذا بفكرة مشوهة تدعي الإخوان المسلمين اتخذت من هذه النظريات جميعاً منهجاً معوجاً، وسبيلاً مطموس المعالم، فتارة تنتصر للديمقراطية بكل ما

فيها من خروق، وأخري ترفع الاشتراكية بعثيتها وظلمها، وثالثة تنادي بالقومية لجميع الشتات حتى لو كان غشاء.

هكذا ليس ثمة منهج واضح المعالم والدلالة لدي هذه الجماعة، فالظرف يحكم توجهه، والأحوال تفرض الفكرة، وكأن ليس ثمة شرع من قبل إله خالق عليم خبير ينبغي أن يحكم ويسود.

وأمام هذه الأوضاع انصراف عن السياسة الشرعية، واستيراد لسياسات وضعيه وادعاءات بتصحيح الأوضاع بناء على دعوات حركية لا بد أن يبذل الباحثون في مجال السياسة الشرعية الجهد والطاقة؛ لإبراز معالم هذه السياسة، وبيان خصائصها، وقواعدها، وأصولها؛ وليبين وجوه الاختلاف والاتفاق بينها وبين السياسات الأخرى لاسيما هذه السياسات، التي يدعى أصحابها أنها مستمدة من الشرع الحنيف كسياسة الإخوان وغيرها.

ومن هنا كان هذا البحث نافذة يطل منها الباحث على عالم السياسة الشرعية الرحب بما فيه من آيات كمال المنهج الإلهي وما فيه من إيجابيات تعجز عنها غيرها من السياسات، وما فيها من علاج لكل أدواء العصر في كل مصر؛ وفي الوقت نفسه يكون تشريحا علميا لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين وأصولهم العقدية والسياسية التي تبلور سياستهم، وتبرز مدى التقارب أو التباين بينها وبين السياسة الشرعية.

* موضوع الدراسة:

هذه الثورة الفكرية الهائلة التي شملت مناحي الحياة المختلفة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية..... إلخ، وطرحت في كل مجال من هذه المجالات كثير من الرؤى والأفكار والنظريات، التي تمتاز ببعض الجوانب الإيجابية، وتشينها بعض الجوانب السلبية؛ بحكم طبيعة الفكر البشري القاصر بالضرورة عن الوصول لدرجة الكمال

وفي خضم هذه الرؤى والأفكار والنظريات يؤمن المسلمون بأن الكمال لله وحده، وأن المنهج الرباني دون غيره من المناهج هو الذي سيحقق لهم السعادة الدنيوية والأخروية على حد سواء؛ لأنه منهج الخالق العليم بخلقه، الخبير بما يصلحهم، (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) ^(١)، ومن ثم تكون السياسة الشرعية التي تسوس الخلق وفق منهج الحق، الذي ينظم أمر دينهم ودنياهم هي السياسة الأجدر بالإتباع في أمة الإسلام.

(١) سورة الملك آية: ١٤.

* أسباب اختيار موضوع الدراسة:

أولاً:- جهل الكثيرين بالسياسة الشرعية، والضبابية التي تحيط بمفهومها لدى أغلب المثقفين، حيث يقتصر مفهوم السياسة الشرعية لدى جمهرة المثقفين على مسألة الحكم، غافلين عن الجوانب الأخرى للسياسة الشرعية، التي تشمل كل مجالات الحياة العقدية والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والتربوية، والتعليمية... إلخ.

ومن آثار هذه الضبابية التي تحيط بمفهوم السياسة الشرعية لدى جمهرة المثقفين -أيضا- أنهم يلحقون ما يصدر من كتابات حول الحكم والحكام عن أحد المنتمين إلى حركة الإخوان المسلمين أو غيرها من الحركات التي تنتسب إلى الإسلام - يلحقون هذه الكتابات بالسياسة الشرعية، مع أن كثيرا منها لا يمت للسياسة الشرعية بصلة.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى هذه الضبابية حول مفهوم السياسة الشرعية - هو أن جل الأبحاث التي حملت عنوان السياسة الشرعية في القديم والحديث قد تناولت السياسة الشرعية تناولا مجتزأ، يقصر مفهوم السياسة الشرعية على جانب من جوانبها، أو مسألة من مسائلها: كمسألة الخلافة، أو الإمامة، أو البيعة، أو القضاء... إلخ.

كما أنني لم أقف على دراسة تضطلع أساسا ببيان مفهوم السياسة الشرعية وتحديد معالمها وملامحها تحديدا جامعا يفرق بينها وبين السياسات الأخرى.

ومن ثم أردت في هذا البحث أن أعالج هذا الخلل بدراسة وافية عن السياسة الشرعية تستوعب كل تفصيلاتها، وتجمل كل تشعباتها بقدر الإمكان، فتحدد مفهوم السياسة الشرعية، وتبين مصادرها، وخصائصها، وقواعدها، ومجالاتها، ونظرياتها العامة، كما تحدد المفاهيم المرتبطة بالسياسة الشرعية، وتفرق بينها وبين غيرها من السياسات، وتعرف بروادها من السلف الصالح، مع ما يرتبط بهذا كله من جزئيات وتفصيلات تسهم في قشع الضباب عن السياسة الشرعية في الأذهان، وتضع حدودا فاصلة بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات الوضعية الأخرى، التي أعطاها واضعوها أسماء خاصة، وحاولوا إلصاقها بالسياسة الشرعية.

ثانياً:- انتشر في هذا العصر كثير من الدعاوى والبدع، والخرافات، والضلالات التي تصدر عن المنتمين للحركات المنتسبة إلى الإسلام، لاسيما حركة الإخوان المسلمين؛ الذين ينسبون سياساتهم للسياسة الشرعية؛ فكان لا بد أن يمتد البحث العلمي الموضوعي إلى هذه سياسة الإخوان، ودراسة أصولها العقدية والسياسية، وما صدر عنها من آراء، وأفكار، ودعوات، ودعاوى، وتقييم ذلك كله في ضوء السياسة الشرعية، ووزنه بميزاتها؛ وهو ما يحاول هذا البحث أن يضطلع به.

ومما زادني تحفيزاً للاضطلاع بهذه المهمة أنه من خلال مطالعتي لما كتبه مفكرو الإخوان، وسماعي لأقوال دعاة هذه الجماعة فيما ينشر من خطبهم ودروسهم عبر وسائل الإعلام، أو أسطرة التسجيل، ونحوها - لاحظت أن كثيراً من أفكار هذه الجماعة، وأقوال دعاة يتعارض مع عقيدة أهل السنة والجماعة، ويتنافى مع أصول وقواعد وخصائص السياسة الشرعية، وهو ما يعني: أن الأمر بحاجة إلى بحث وثبت فدفعتني ذلك إلى كتب هذه الجماعة، وما سطرته أقلام دعاة، والمروجون لها؛ لأتناول ذلك كله بالفحص والتمحيص في ضوء عقيدة السلف الصالح وأصول السياسة الشرعية؛ لأصل إلى التقييم الصحيح لهذه الآراء والدعاوى الإخوانية، وأذب عن عقيدة السلف ما قد يلتصق بها بسبب هذه الدعاوى والآراء، وأبرز السياسة الشرعية في ثوبها السلفي الناصح، مبينا مدى الاتفاق، أو الاختلاف بينها وبين سياسة الإخوان.

ثالثاً:- أن ثورة المعلومات، والاتصالات التي يشهدها العالم المعاصر، وشاشات الفضائيات، التي تثبت إرسائها إلى العالم كله، قد أبرزت للناس كثيراً ممن ينتسبون إلى جماعة الإخوان المسلمين، واختلفت الآراء بشأنهم اختلافاً واسعاً: فموؤيدوهم والعوام الذين يسمعونهم يرونهم دعاة فضلاء وعلماء أجلاء يقتدي بهم، ويعمل بقولهم، ومعارضوهم - ومنهم جلة من العلماء، الذين لا يمكن أن يستهان بهم وبآرائهم - يرون أن هؤلاء الإخوانيين ليسوا في الحقيقة دعاة ولا علماء؛ بل يجهلون أسس الدعوة إلى الله وقواعدها، ولم يصححوا عقائدهم؛ فضلاً عن تصحيح عقائد من يدعونهم، ومع ذلك تروج أقوالهم، وتنتشر آراؤهم؛ بسبب ما أتيح لهم من وسائل الظهور، الأمر الذي يجعل مسألة بحث هذه الآراء والأقوال، وإبطال الباطل منها، وبيان فسادها - ضرورة بحثية، لا غنى عنها، لأي باحث في السياسة الشرعية، أو العلوم الشرعية عامة.

رابعاً:- أن الإسلام يواجه حرباً شعواء بسبب الاتهامات التي توجه إليه؛ من إرهاب، وتطرف، وتعصب، وغير ذلك من الآفات الناشئة عن الجهل بأصول الإسلام والسياسة الشرعية؛ وهو ما يحمل الباحثين في السياسة الشرعية مهمة تصحيح هذه المفاهيم الخاطئة، التي ألصقت بها، وإبرازها في صورتها النقية؛ كما دلت عليها الأدلة الشرعية الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع، وغير ذلك من الأدلة المعتبرة عند أهل السنة والجماعة.

خامساً:- ومما يرتبط بالمسألة السابقة: أنه من الأمراض المتوطنة في الخطاب السياسي العصري داء اختلاط المفاهيم، وعدم الاتفاق على دلالة المصطلحات، وهو ما يتطلب بذل الجهد في مجال السياسة الشرعية؛ لإنتاج دراسات جادة، تبرز المفاهيم الإسلامية الصحيحة، وتضع الأمور في نصابها، وتحق الحق، وتبطل الباطل.

سادسا:- أن هناك كثيرا من الدعوات الصادقة المخلصة، التي تسعى إلى تصويب الأوضاع في الدول التي انحرفت عن السياسة الشرعية إلى السياسات الوضعية، من خلال دعوة هذه الدول إلى العودة إلى الحكم بما أنزل الله تعالى، والالتزام بمبادئ السياسة الشرعية؛ ولكي تؤتي هذه الدعوات ثمارها، لا بد أن توازرها الدراسات الجادة التي تتناول السياسة الشرعية بمجالاتها المختلفة.

سابعا:- إن المنظرين للسياسات الوضعية يتزايد نشاطهم تزايداً ملحوظاً، وتتعدد الدراسات والبحوث التي يعرفون فيها بسياساتهم، ويدعون إليها، ويقربونها من العامة والخاصة؛ ومن غير المعقول أن ينشط هؤلاء، ويتقاعس باحثو السياسة الشرعية عن البحث فيها والدعوة إليها، وتقريبها للناس جميعاً، وتبصير أولي الأمر بها؛ ليتسنى لهم قيادة الأمة إلى سبيل الخير والرشاد. ولقد كان هدي في الأساس من وراء هذا البحث أن يكون نافذة يطل منها الباحث على عالم السياسة الشرعية الرحب؛ بما فيه من آيات كمال المنهج الإلهي، وما فيه من إيجابيات تعجز عنها غيرها من السياسات، وما فيها من علاج لكل أدواء العصر في كل مصر؛ وفي الوقت نفسه يكون تشريحا علميا لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين وأصولهم العقيدية والسياسية التي تبلور سياستهم، وتبرز مدى التقارب أو التباين بينها وبين السياسة الشرعية.

* أهمية الدراسة:

أولاً:- أنه موضوع يرتبط بمسائل عقيدية مهمة لها علاقتها بالسياسة الشرعية، وسياسة الإخوان؛ وهو ما يعطي للموضوع أهمية كبرى تستمد من أهمية العقيدة في الإسلام وحياة الناس؛ فالعقيدة هي الركن الأساسي، الذي يبني عليه الإسلام، وهي المحرك الأساسي لحياة الإنسان، وبدونها يتخبط الناس في ظلمات الشرك، وشهوات الدنيا؛ ويصيرون كالأنعام بل أضل من الأنعام؛ كما قال تعالى: (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)^(١)؛ ومن ثم كانت حاجة الناس إلى العقيدة أعظم من حاجتهم إلى الأكل والشرب، وكان لزاماً عليهم الاهتمام بها^(٢) وهو ما يعطي للبحوث المرتبطة بالعقيدة أهمية كبرى تفوق أهمية سائر البحوث الأخرى.

(١) سورة الفرقان: (٤٤).

(٢) ينظر: خلاصة الكلام في أركان الإسلام، د. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص (٢٥).

ثانياً:- إن موضوع هذا الدراسة يكشف عن كثير من البدع الضالة، التي تولدت عن فتنة التحزب والتفرق، الذي عانت منه أمة الإسلام ولا تزال تعاني منه حتى الآن في ظل دعوات مستحدثة، وألسنة تفيض بالكلام المعسول تقف موقف الدعاة، وتترى بزي العلماء؛ حتى آل الأمر إلى ما وصفه الماوردي - رحمه الله - وكأنه يصف حال هذا العصر؛ حيث يقول: ((مع أن لكل جديد لذة، ولكل مستحدث صبوة، وقال النبي ٣: "إن أخوف ما أخاف على أمتي منافق عليم اللسان"^(١))؛ فتصير البدع فاشية، ومذاهب الحق واهية، ثم يفضي الأمر إلى التحزب والعصية؛ فإذا رأوا كثرة جمعهم، وقوة شوكتهم، داخلهم عز القوة، ونخوة الكثرة، فتضافر جهال نساكهم، وفسقة علمائهم بالميل على مخالفهم؛ فإذا استتب لهم ذلك، زاحموا السلطان في رئاسته، وقبحوا عند العامة جميل سيرته، فرجما انفتق ما لا يُرتق؛ فإن كبار الأمور تبدو صغاراً))^(٢).

والماوردي في هذا النص يكشف عن خطورة البدع وما تؤدي إليه من فساد سياسي، وهو ما يؤكد أهمية الدراسات التي تتصدى للبدع في مجال السياسة الشرعية؛ كما هي الحال في هذه الدراسة بمشيئة الله تعالى.

ثالثاً:- يستمد هذا البحث أهميته أيضاً من ارتباطه بسياسة الخلق، التي هي ضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني؛ لأن الاجتماع إذا حصل للبشر، ((وتم عمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم))^(٣)، وهذا الوازع يتحقق بالسلطان والسياسة التي ينتهجها في حكمه، والتي قد تكون مستندة إلى شرع منزل من عند الله؛ كما هي الحال في السياسة الشرعية؛ فيحصل نفعها في الدنيا والآخرة؛ لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة، ولمراعاة نجا العباد في الآخرة.

وقد تكون سياسة الحاكم سياسة عقلية، فيحصل نفعها في الدنيا فقط؛ إن حالفها التوفيق.

(١) من حديث أبي عثمان النهدي، قال: إني لجالس تحت منبر عمر - رضي الله عنه - وهو يخطب الناس، فقال في خطبته: سمعت رسول الله ٣ يقول: فذكره، وأخرجه أحمد في المسند (٢٢٧/١)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣٤٤/١) برقم (٢٣٥)، والبخاري في مسنده (٤٣٤/١) برقم (٣٠٥)، قال الشيخ شاكر -معلقاً على مسند أحمد-: إسناده صحيح، وقال الإمام الذهبي: هذا حديث مقارب للإسناد. لم يخرجوه في الكتب الستة. وميمون فيه لين. وقد قال يحيى بن معين: لا بأس به. وذيّل صدوق. تابعه على الحديث الحسن بن أبي جعفر، ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ - (١١/٤٤٥، ٤٤٦)، قال السيد السمهودي: ورواته في مسند أحمد محتج بهم في الصحيح، ينظر: البيان والتعريف (٢٣/١).

(٢) درر السلوك في سياسة الملوك، للماوردي، ص (١٢٠، ١٢١).

(٣) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦م (١/٣٤١، ٣٤٢).

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يفرق بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات، ويلوّر معالم السياسة الشرعية، التي يحصل نفعها للناس في العاجل والآجل.

رابعاً:- يرتبط هذا البحث بإحدى الحركات التي حظيت بانتشار كبير في شتى أنحاء العالم الإسلامي، هي حركة ((الإخوان المسلمون))، التي صار لها أنصارها ودعاتها ومنظروها في شرق البلاد الإسلامية وغربها، وصار كثيرون من العوام وأنصاف المثقفين ينظرون إليها بوصفها رائدة الدعوة إلى الله والعودة إلى شرعه سبحانه في العالم الإسلامي؟ مما يعطي للبحث في أصول هذه السياسة العقائدية والسياسية في ضوء السياسة الشرعية أهمية خاصة لمعرفة مدى موافقة سياسة الإخوان للسياسة الشرعية، ومدى خروجها عنها؛ لتوضع الأمور في نصابها الصحيح، ويظهر الحق جلياً بدليله أمام الجميع.

خامساً:- يرتبط هذا البحث بأسماء عدد من الأعلام في الماضي والحاضر ممن نظروا للسياسة الشرعية وسياسة الإخوان، وبعض هؤلاء حظوا بمالة من التبجيل والتعظيم بسبب الدعاوى الإخوانية أو التلميع الإعلامي لهم، أو الكلام المعسول الذي يسلبون به ألباب العوام؛ فيفتتن بهم الناس هنا وهناك، ويصدرون عن آرائهم، ويعتمدون على فتواهم.

وفي مقابل ذلك ثمة علماء أفذاذ؛ لهم منزلة علمية سامية، ودور بارز في خدمة الإسلام والمسلمين، والذب عن عقيدة التوحيد، وصيانتها من الشراكيات والبدعيات - ومع ذلك قد نالت أقلام بعض الكتاب وألسنة بعض الخطباء من هؤلاء العلماء الأجلاء.

وفي هذا وذاك ما يعطي للبحث أهمية خاصة؛ ليظهر من خلال البحث الموضوعي، المستند إلى الأدلة والبراهين المستمدة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وفهم سلف الأمة الصالح من أهل السنة والجماعة- يظهر من خلال ذلك حقيقة هؤلاء وأولئك، وقيمة ما قدمه وبذله؛ ويتضح الغث من السمين، والصالح من الطالح، بما يؤكد أن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال هم الذين يعرفون بالحق.

سادساً:- أن موضوع هذا البحث شديد الالتصاق بواقع الناس، فهو يتعرض لأناس ينتشرون بينهم، ويطالعونهم على شاشات التلفاز، وعلى درجات المنابر، ومنصات الدرس والوعظ؛ ويتناول آراء تتردد بينهم، وتسمعها آذانهم في كل وقت، وشراكيات وبدع ومخالفات عقدية قد يدعون إليها في هذا الاحتفال أو ذاك، وفي هذه المناسبة، أو تلك؛ وهو ما يعطي البحث أهمية عملية كبيرة؛ لأنه يجعل المرء على علم بمن يتعامل معه، وعلى دراية بالآراء التي تقدم إليه، وعلى حذر من البدع التي قد يدعى إليها، ومن الشراكيات والمخالفات العقدية التي

قد يقع فيها بسبب استجابته لدعوات أناس يثق بهم، وهم في الحقيقة ليسوا أهلاً لثقتهم؛ لأنهم ليسوا أهلاً لأن يؤخذ عنهم العلم، وإن ادعوا أنهم علماء.

* أهداف الدراسة:

أولاً:- أن تكون صورة واضحة المعالم عن السياسة الشرعية وخصائصها، وقواعدها، وأصولها، ونظرياتها العامة في ذهن كل قارئ لهذا البحث.

ثانياً:- التأريخ لجماعة الإخوان المسلمين، لا بقصد التأريخ، ولكن بقصد الكشف عن تأثير هذه الجماعة في الحياة المعاصرة من الناحية العقدية، والدينية، والسياسية، والفكرية؛ والكشف عما تسببت فيه أو أسفرت عنه من انشقاقات وانقسامات في صفوف الأمة.

ثالثاً:- الكشف عن الأصول العقدية والسياسية لجماعة الإخوان.

رابعاً:- بيان إلى أي حد تختلف أو تتفق سياسة جماعة الإخوان ورؤاها العقدية والفقهية والفكرية مع السياسة الشرعية.

خامساً:- التقييم العلمي والموضوعي المعتمد على الأدلة والبراهين الشرعية للدعوى الإخوانية ((بأنها الدعوة الأم، وبأنها الدعوة الشاملة الكاملة، والدعوة التي هي دائماً صاحبة المواقف الثابتة والرؤية الصحيحة))^(١).

سادساً:- الفصل بين مؤيدي الإخوان ومعارضيه، لأنهم كعادة كل قوم مختلفين في أمر ما، يدعي كل فريق ((أن ما هم عليه من القول والعمل هو الحق المؤدي إلى طهارة النفس وتزكيتها، وأن ما سوى ذلك باطل مضر بصاحبه، ويقيمون على ذلك دلائل من آرائهم، وبراهين من أفكارهم، وما كان هذا سبيله فليس فيه شفاء غليل، ولا براء غليل))^(٢)، إلا بالاحتكام إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ في ضوء فهم سلف الأمة الصالح -رضوان الله عليهم- وهو ما يقصد إليه هذا البحث في تقييمه لحركة الإخوان المسلمين في ضوء السياسة الشرعية.

سابعاً:- الذب عن عقيدة السلف الصالح، وبيان ما في عقيدة الإخوان مما يتنافى مع العقيدة الصحيحة.

ثامناً:- التصدي للبدع والضلالات، وبيان ما في سياسة الإخوان من هذه البدع، التي يجب التصدي لها.

(١) وقفات مع كتاب «للدعاة فقط»، نقد علمي لجماعة الإخوان المسلمين، محمد بن سيف العجمي، مكتبة الحنفاء، ص (١٠٠).

(٢) اللحية في الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الحميد حسونة، دار الكتاب والسنة، ص (٧) بتصرف يسير.

تاسعا:- الذب عن السلف الصالح، وأهل العلم المعاصرين، ورد ما قد يصدر عن دعاة الإخوان من التطاول عليهم.

عاشرا:- كشف ما في دعوة الإخوان، وأقوال دعاة، وآراء كتابها من الخلل والشطحات المنافية للعقيدة والدين؛ ليحذر بها الناس.

* فروض الدراسة:

وتحقيق هذه الأهداف يستلزم وضع عدة فروض بحثية ينطلق منها البحث؛ على ما سيتضح فيما يلي:

أولاً:- أن ثمة تباينا وافتراقا بين السياسة الشرعية وسياسة الإخوان.

ثانيا:- أن طريق التحزب الذي آثرته جماعة الإخوان، سوف يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والانشقاقات في صفوف الأمة.

ثالثا:- أن الصراعات الحزبية والحركية التي مرت بها جماعة الإخوان وخاضتها عبر تاريخها في العقود الماضية سوف تسفر عن مواجهات ومصادمات من ناحية، ومساندات وولاءات من ناحية أخرى، وهذه المساندات وتلك المواجهات سوف تشكل خريطة الولاء والبراء لهذه الجماعة.

رابعا:- أن احتكاكات القيادات والزعامات الإخوانية بالحركات والطوائف والأحزاب الأخرى، والتقاء أفكارهم بأفكارها في ظل غياب المرجعية الشرعية؛ بدافع تحقيق نجاحات سياسية - سوف يولد رؤى وأفكارا تتعارض مع عقيدة السلف الصالح وفكرهم ومنهجهم، وفهمهم لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

خامسا:- أنه قد أتيج لجماعة الإخوان المسلمين من الوقت والانتشار ما يسمح بتقييمها على كافة المستويات، لاسيما المستوى السياسي، الذي قامت من أجله - وإن ادعت خلاف ذلك - بحيث يمكن القول بأنه قد حان الوقت للحكم على مسيرة هذه الجماعة، وتقييمها تقييما علميا موضوعيا يستند إلى الأدلة الشرعية المعتبرة.

* تساؤلات الدراسة:

ولا شك هناك العديد من التساؤلات التي حرصت علي أن يكون البحث معين تستقي منه إجابات تلك الأسئلة بسهولة ويسر والتي يأتي علي رأسها المسائل الآتية:

- ١ - ما هي السياسة الشرعية؟
- ٢ - ما خصائص السياسة الشرعية؟
- ٣ - ما القواعد التي تقوم عليها السياسة الشرعية؟
- ٤ - ما المصادر التي تستمد منها السياسة الشرعية؟
- ٥ - من هم رواد السياسة الشرعية؟
- ٦ - ما هي موضوعات ومجالات السياسة الشرعية؟
- ٧ - ما هي النظريات العامة في السياسة الشرعية؟
- ٨ - ما الفرق بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات؟
- ٩ - من هم الإخوان المسلمون؟
- ١٠ - من هو مؤسس هذه الجماعة؟ وكيف أسسها؟
- ١١ - من هم زعماء هذه الجماعة ودُعائهم ومنظروها؟
- ١٢ - ما العوامل التي ساعدت على نشأة هذه الجماعة؟
- ١٣ - كيف نشأت جماعة الإخوان؟ وكيف تطورت؟
- ١٤ - كيف انتشرت هذه الجماعة داخل مصر وخارجها؟ وما هو مدى انتشارها؟
- ١٥ - ما هو الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة؟
- ١٦ - ما هي أنشطة هذه الجماعة؟
- ١٧ - ما هي لوائح هذه الجماعة؟
- ١٨ - ما هي نظم هذه الجماعة؟
- ١٩ - ما هو موقف هذه الجماعة من ولاية الأمر، وأنظمة الحكم؟
- ٢٠ - ما هو موقف هذه الجماعة من الأحزاب السياسية الأخرى؟
- ٢١ - ما هو موقف هذه الجماعة من الجماعات الإسلامية الأخرى؟
- ٢٢ - ما هو موقف هذه الجماعة من الفرق الدينية الأخرى؟
- ٢٣ - ما هو موقف هذه الجماعة من قضايا الأمة الإسلامية؟
- ٢٤ - ما هو موقف هذه الجماعة من الحضارة الغربية؟
- ٢٥ - ما هو موقف هذه الجماعة من غير المسلمين؟

- داخل الدولة الإسلامية وخارجها؟
- ٢٦ - ما هو موقف هذه الجماعة من التيارات والرؤى السياسية المختلفة؟
- ٢٧ - ما هو الاتجاه العقدي لهذه الجماعة؟
- ٢٨ - ما هو الاتجاه الفقهي لهذه الجماعة؟
- ٢٩ - ما رؤية هذه الجماعة لنظريات السياسة الشرعية المختلفة؟
- ٣٠ - ما هي الفرق التي انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين؟ ومن هم قادتها؟ وما هي أبرز رؤاها وأفكارها العقدية والسياسية؟
- ٣١ - هل يتوافق الاتجاه العقدي لجماعة الإخوان المسلمين مع الاتجاه العقدي في السياسة الشرعية؟
- ٣٢ - هل تتوافق خريطة الولاء والبراء لجماعة الإخوان المسلمين مع خريطة الولاء والبراء في السياسة الشرعية؟
- ٣٣ - هل التزمت جماعة الإخوان بأصول وقواعد السياسة الشرعية، أم استحدثت وابتدعت ما لا يتفق مع أصول الشريعة؟
- ٣٤ - ما هي الخصائص العامة لسياسة جماعة الإخوان المسلمين؟ وما تقييم هذه الخصائص في ضوء السياسة الشرعية؟
- ٣٥ - إلى أي حد اتفقت الرؤى الفكرية والتفاعلات السياسية لجماعة الإخوان في الحياة السياسية والفكرية المعاصرة مع قواعد وأصول وأسس السياسة الشرعية؟
- ٣٦ - هل التزم زعماء وقادة ودعاة الإخوان في كتاباتهم، وخطبهم، وأحاديثهم بالأصول الشرعية، أم حادوا عنها، وخرجوا عن نهج السياسة الشرعية؟
- ٣٧ - ما هو رأي علماء العصر في الأمصار المختلفة في جماعة الإخوان المسلمين؟.

* منهج الدراسة:

لقد انتهجت في سبيل تحقيق كل ما سبقت الإشارة إليه ثلاث مناهج هي علي النحو التالي:
المنهج الأول:- هو المنهج التحليلي الاستنباطي، الذي يقف على النصوص وقفة متأنية بالتفسير والتحليل؛ ليستنبط منها الدلالات والأحكام، التي تكشف عن معالم السياسة الشرعية، ومنهج جماعة الإخوان أو سياستهم.

المنهج الثاني:- المنهج التاريخي، الذي يكشف عن نشأة جماعة الإخوان، وتطورها، وانتشارها، ويبرز الجماعات التي انشقت عنها، ويترجم لزعمائها، ودُعائها؛ كما يُترجم لرواد السياسة الشرعية.

المنهج الثالث:- المنهج المقارن، الذي يكشف عن أوجه الاختلاف بين السياسة الشرعية وسياسة الإخوان وغيرها من السياسات الوضعية؛ كما يكشف عن وشائج القربى والعلاقات القائمة بين سياسة الإخوان وغيرها من الرؤى والسياسات، ويبرز المؤثرات التي أثرت في تشكيل سياسة الإخوان، وتكوين أصولها العقدية والسياسية.

* حدود الدراسة:

واعتمدت علي ثلاث محاور اعتبرتها دعائم راسخة لإثبات ما قمت الإشارة إليه من مناهج:
المحور الأول:- محور السياسة الشرعية؛ بحيث يتناول هذا المحور كل جزئيات السياسة الشرعية، وكل تفصيلاتها، التي تُسهم في تشكيل معالمها الأساسية.
المحور الثاني:- محور جماعة الإخوان المسلمين وأصولها العقدية والسياسية، وهو ما يقتضي الكلام عن الجماعة منذ نشأتها، وبكل تفرعاتها في كل البلدان.
المحور الثالث:- محور الموازنة بين الأصول العقدية والسياسية لجماعة الإخوان المسلمين والسياسة الشرعية.

* خطة البحث:

سيأتي هذا البحث بمشيئة الله تعالى في مقدمة، وثلاثة أبواب، مقسمة على فصول، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

المقدمة: تتناول التعريف بالموضوع، وبيان أهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، وفروضة، وتساؤلاته، ومنهجه.

الباب الأول: السياسة الشرعية:

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: ماهية السياسة الشرعية، والمفاهيم المرتبطة بها، وروادها في الفكر الإسلامي.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة الشرعية.

ويأتي في أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف السياسة لغة واصطلاحًا.

- المطلب الثاني: تعريف الشريعة لغة واصطلاحًا.

- المطلب الثالث: تعريف السياسة الشرعية باعتبارها مصطلحًا مركبًا.

- المطلب الرابع: أهمية السياسة الشرعية والحاجة إليها.

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الشرعية.

ويحتوي على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: الدولة: مفهومها، وحقيقتها في الفكر الإسلامي:

تعريف الدولة لغة واصطلاحًا.

نشأة الدولة الإسلامية وتطورها.

الديار وأنواعها في الإسلام (دار الإسلام - دار الحرب - دار العهد).

- المطلب الثاني: ماهية الحكومة في السياسة الشرعية.

- المطلب الثالث: أولو الأمر في السياسة الشرعية.

- المطلب الرابع: ماهية المصطلحات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية.

الديمقراطية.

الشيوعية.

الأوتوقراطية.

الحفاظة.

الالتزام.

الإرهاب.

- المطلب الخامس: رواد التنظير للسياسة الشرعية:

الحسن البصري.

ابن تيمية.

ابن القيم.

الماوردي.

أبو حامد الغزالي.

الجاحظ.

ابن سينا.

أبو القاسم المغربي.

ابن خلدون.

المبحث الثالث: الفرق بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات الوضعية.

ويشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوطنية.

- المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة القومية.

- المطلب الثالث: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة العنصرية.

- المطلب الرابع: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الشيوعية.

- المطلب الخامس: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الليبرالية « العلمانية ».

- المطلب السادس: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الميكافيلية.

الفصل الثاني: مصادر السياسة الشرعية، وخصائصها، وقواعدها الأساسية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر السياسة الشرعية.

ويحتوي على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: السياسة الشرعية في القرآن الكريم.

- المطلب الثاني: السياسة الشرعية في السنة النبوية.
- المطلب الثالث: الاجتهاد في السياسة الشرعية عند سلف الأمة.
- المبحث الثاني: خصائص السياسة الشرعية:

ويشتمل على ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: ارتباط السياسة الشرعية بالوحي الإلهي.
- المطلب الثاني: الشق الديني والدنيوي للسياسة الشرعية.
- المطلب الثالث: الوازع الأخلاقي والإنساني في السياسة الشرعية.
- المطلب الرابع: عالمية السياسة الشرعية.
- المطلب الخامس: مناسبة السياسة الشرعية للعصور المختلفة.
- المطلب السادس: مراعاة السياسة الشرعية للمصالح العامة.
- المطلب السابع: موافقة السياسة الشرعية للفطرة.
- المطلب الثامن: العدالة والمساواة.

المبحث الثالث: قواعد السياسة الشرعية:

ويشتمل على ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: العدل: وفيه فروع:
 - (١) وجوب العدل.
 - (٢) تحريم الإسلام للظلم.
 - (٣) أنواع العدل.
 - (٤) الآثار المترتبة على تحقيق العدل.
- المطلب الثاني: المساواة: وفيه فروع:
 - (١) تعريف المساواة في السياسة الشرعية.
 - (٢) مقياس التفاوت بين الناس في الإسلام.
 - (٣) موقف الإسلام من المساواة بين الجنسين.
 - (٤) الفرق بين العدل والمساواة.
- المطلب الثالث: الشورى: وفيه فروع:
 - (١) أهمية الشورى في السياسة الشرعية.
 - (٢) نماذج من الشورى في السنة النبوية وسيرة السلف الصالح.
 - (٣) مدى إلزام الشورى.

- المطلب الرابع: الحرية.
- المطلب الخامس: وحدة الأمة:
- وجوب وحدة الأمة.
- إيجابيات الوحدة والاجتماع.
- المطلب السادس: طاعة أولي الأمر.
- معنى الطاعة.
- من هم أولو الأمر.
- طاعة ولي الأمر.
- من له حق الطاعة.
- وجوب طاعة ولي الأمر.
- حدود طاعة أولي الأمر.
- المطلب السابع: رقابة الأمة على الحاكم.
- المطلب الثامن: التعاون.

الفصل الثالث: مجالات السياسة الشرعية:

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: المجال العقدي والديني:

ويشتمل على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: أهمية العقيدة في السياسة الشرعية.
- المطلب الثاني: التصدي لكل ما يخالف عقائد الإسلام ويتنافى مع التوحيد.
- المطلب الثالث: محاربة البدع والأفكار الضالة.
- المطلب الرابع: الضرب على أيدي الزنادقة والمارقين والفرق الضالة.
- المطلب الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وفيه فروع:
- (١) أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- (٢) حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الثاني: مجال القضاء: ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: أهمية القضاء في السياسة الشرعية.
- المطلب الثاني: المبادئ والقواعد الأساسية للقضاء في الإسلام:

الاحتكام إلى الكتاب والسنة.

البيئة على المدعي واليمين على من أنكر.

الأصل براءة الذمة « البراءة الأصلية ».

درء الحدود بالشبهات.

درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

لا ضرر ولا ضرار.

المساواة أمام القضاء.

- المطلب الثالث: حكم التحاكم إلى المحاكم الدولية.

المبحث الثالث: الجهاد:

ويشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول: أنواع الجهاد في الإسلام.

- المطلب الثاني: دعوة الإسلام إلى السلام.

- المطلب الثالث: مشروعية الحرب في الإسلام.

- المطلب الرابع: الحذر الدائم وتأمين الحدود والثغور.

- المطلب الخامس: عقد الهدنة والصلح والمعاهدات.

- المطلب السادس: مسوغات نقض الهدنة والصلح والمعاهدات.

المبحث الرابع: أمن البلاد وإدارتها وعلاقاتها الخارجية:

ويشتمل على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: قواعد السياسة الخارجية للدولة الإسلامية.

- المطلب الثاني: وقوف الحاكم في وجه الفساد ومحاربته بالوسائل المشروعة.

- المطلب الثالث: الأمانة في أداء الأعمال.

- المطلب الرابع: علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول غير الإسلامية.

المبحث الخامس: المجال الاجتماعي:

ويشتمل على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: السياسة الشرعية والتنظيم الاجتماعي.

- المطلب الثاني: الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان في ضوء السياسة الشرعية:

الحقوق السياسية.

الحقوق المدنية.

الحقوق الثقافية.

- المطلب الثالث: حقوق أهل الذمة وواجباتهم.

- المطلب الرابع: التكافل الاجتماعي.

- المطلب الخامس: منع التبرج.

المبحث السادس: مجال المال والاقتصاد:

ويشتمل على ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: أهمية المال والاقتصاد في السياسة الشرعية.

- المطلب الثاني: وظائف النظام المالي الإسلامي.

- المطلب الثالث: أخلاقيات المال والاقتصاد في الإسلام.

- المطلب الرابع: مصارف الأموال في السياسة الشرعية.

- المطلب الخامس: حكم التأميم في الإسلام.

- المطلب السادس: حرمة المال العام.

- المطلب السابع: حكم فرض الضرائب على الرعية.

- المطلب الثامن: حق الرعية في المال العام.

المبحث السابع: مجال الثقافة والفكر.

الفصل الرابع: النظريات العامة في السياسة الشرعية.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: نظرية الخلافة:

ويتكون من ثلاثة عشر مطلباً:

- المطلب الأول: تعريف الخلافة.

- المطلب الثاني: أثر نظام الخلافة في الحضارة الإسلامية.

- المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في الخليفة:

الإسلام.

العلم المؤدي إلى الاجتهاد.

العدالة.

الكفاءة والخبرة السياسية والحربية والإدارية.

الذكورة.

النسب القرشي.

- المطلب الرابع: أثر صلاح الخليفة في صلاح الأمة.

- المطلب الخامس: واجبات الخليفة:

صيانة العقيدة والتصدي للبدع والضلالات.

إقامة الدين.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الإحسان إلى الرعية وحسن سياستهم.

إقامة العدل ورفع المظالم.

إقامة الحدود.

تولية الأمناء.

عمارة البلدان.

تحصيل الأموال من طرقها المشروعة وصرفها في مصارفها الشرعية.

- المطلب السادس: موقف الرعية من الخليفة الفاسد.

- المطلب السابع: الأسباب التي ينعزل بها الخليفة:

الردة.

العجز عن أداء مهام الخلافة.

الظلم والفسق والبدعة.

- المطلب الثامن: سقوط الخلافة.

المبحث الثاني: نظرية البيعة:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف البيعة لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: نشأة نظام البيعة وحكمها.

- المطلب الثالث: طرق نصب الخليفة:

الاختيار والبيعة.

الاستخلاف.

التغلب والقهر.

الباب الثاني: الإخوان المسلمون:

ويشتمل على فصول:

الفصل الأول: التعريف بجماعة الإخوان المسلمين وأبرز زعمائها ومنظريها.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تسمية الجماعة وأيديولوجيتها.

المبحث الثاني: مبادئ الجماعة وأهدافها.

المبحث الثالث: مصادر التراث الإخواني:

المبحث الرابع: التعريف بمؤسسي الجماعة.

ويشتمل على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: مولد حسن البنا ونشأته.

- المطلب الثاني: سمات حسن البنا.

- المطلب الثالث: علاقات البنا وتأثيره في العوام.

- المطلب الرابع: تأسيس البنا لجماعة الإخوان وتولييه منصب المرشد العام للجماعة.

- المطلب الخامس: اغتيال البنا وآثاره الفكرية.

المبحث الخامس: أبرز زعامات جماعة الإخوان ودعائها ومنظريها:

سيد قطب.

حسن الهضيبي.

عمر التلمساني.

مصطفى السباعي

مصطفى مشهور.

محمد حامد أبو النصر.

عبدالقادر عودة.

سعيد حوى.

محمد الغزالي.

يوسف القرضاوي.

عبد الحكيم عابدين.

حسن الترابي.

محمد قطب.

عبدالمجيد الزنداني.

أحمد رائف.

محمد مهدي عاكف.

محمد بديع.

الفصل الثاني: نشأة جماعة الإخوان، وتطورها، وانتشارها:

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: العوامل الممهدة لنشأة جماعة الإخوان:

ويتكون من خمسة مطالب:

- المطلب الأول: ظروف تأسيس الجماعة.

- المطلب الثاني: حال المؤسس.

- المطلب الثالث: تأثير الظروف.

- المطلب الرابع: تأثير المؤسس.

- المطلب الخامس: أهداف الجماعة.

المبحث الثاني: الإخوان المسلمون في القاهرة:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مرحلة التعريف بالجماعة

- المطلب الثاني: مرحلة تكوين الجماعة واستكمال بنيتها التنظيمية والإدارية.

- المطلب الثالث: مرحلة انخراط الجماعة في صنع الأحداث.

المبحث الثالث: الجناح الخاص «الجهاز العسكري السري للجماعة».

المبحث الرابع: انتشار جماعة الإخوان في البلدان العربية والإسلامية:

وفيه أحد عشر مطلباً:

- المطلب الأول: الإخوان المسلمون في اليمن.

- المطلب الثاني: الإخوان المسلمون في فلسطين.

- المطلب الثالث: الإخوان المسلمون في الأردن.

- المطلب الرابع: الإخوان المسلمون في سوريا.

- المطلب الخامس: الإخوان المسلمون في لبنان.

- المطلب السادس: الإخوان المسلمون في العراق.
- المطلب السابع: الإخوان المسلمون في السعودية.
- المطلب الثامن: الإخوان المسلمون في إمارات الخليج.
- المطلب التاسع: الإخوان المسلمون في السودان.
- المطلب العاشر: الإخوان المسلمون في ليبيا.
- المطلب الحادي عشر: الإخوان المسلمون في باكستان.

الفصل الثالث: الجماعات والتنظيمات المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين:

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: جماعة التكفير والهجرة:

ويتكون من خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالجماعة وتسمياتها.
- المطلب الثاني: شكري مصطفى مؤسس الجماعة وعلاقته بالإخوان المسلمين.
- المطلب الثالث: تكفير الجماعة للمسلمين وموقفها من أنظمة الحكم.
- المطلب الرابع: مفهوم الهجرة عند الجماعة وموقفها من المجتمع.
- المطلب التاسع: الدولة الإسلامية كما تراها جماعة التكفير.

المبحث الثاني: جماعة الفنية العسكرية:

ويشتمل على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالجماعة وتسمياتها.
- المطلب الثاني: صالح سرية مؤسس الجماعة وعلاقته بالإخوان المسلمين.
- المطلب الثالث: أسلوب صالح سرية في تكوين الجماعة.
- المطلب الرابع: إستراتيجية الجماعة.
- المطلب الخامس: جماعة الجهاد امتداد لجماعة الفنية العسكرية.

المبحث الثالث: حزب التحرير الإسلامي:

ويشتمل على تسعة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالحزب ونشأته
- المطلب الثاني: النبهاني مؤسس الحزب وعلاقته بالإخوان المسلمين.
- المطلب الثالث: (حزب التحرير) التفريق بين العقيدة والأحكام الشرعية.

- المطلب الرابع: موقف الحزب من أخبار الآحاد.
- المطلب الخامس: منزلة الخلافة عند حزب التحرير الإسلامي.
- المطلب السادس: موقف الحزب من القضاء والقدر.
- المطلب السابع: ضلالات الحزب العقدية.
- المطلب الثامن: ضلالات الحزب الفقهية.
- المطلب العاشر: موقف الحزب من السلف والعلماء.

المبحث الرابع: القطبية:

ويشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف القطبية وعلاقتها بالإخوان.
- المطلب الثاني: دعاوى القطبية وغايتها ووسائلها.
- المطلب الثالث: موقف القطبية من الجماعات الإسلامية.
- المطلب الرابع: موقف القطبية من الحكام.
- المطلب الخامس: موقف القطبية من العلماء.
- المطلب السادس: السرورية شر إفرازات القطبية.
- المبحث الخامس: انشقاقات الإخوان في الجزائر:

ويتكون من مطلبان:

- المطلب الأول: الإخوان العالميون.
- المطلب الثاني: الإخوان الإقليميين «الجزارة».

المبحث السادس: تنظيم الضباط الأحرار:

ويتكون من ستة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بتنظيم الضباط الأحرار
- المطلب الثاني: علاقة عبد الناصر بالإخوان.
- المطلب الثالث: تكوين تنظيم الضباط الأحرار بعلم الإخوان
- المطلب الرابع: موقف عبدالناصر من الإخوان بعد الثورة
- المطلب الخامس: عبدالناصر والفكر الاشتراكي.
- المطلب السادس: أبواق إخوانية تؤيد الفكر الاشتراكي لعبدالناصر.

الفصل الرابع: الأصول السياسية الاعتقادية لجماعة الإخوان:

ويشتمل على ثلاثة وعشرون مبحثاً:

المبحث الأول: ملامح الاتجاه العقدي عند الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: ملامح الاتجاه الفقهي عند الإخوان المسلمين.

المبحث الثالث: نظرية الجهاد عند الإخوان المسلمين.

المبحث الرابع: نظرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الإخوان المسلمين.

المبحث الخامس: الإخوان المسلمون ورؤية التغيير.

المبحث السادس: الإخوان المسلمون ونظرية الخلافة.

المبحث السابع: الإخوان وفقه الواقع.

المبحث الثامن: موقف الإخوان من الشيعة.

المبحث التاسع: موقف الإخوان من الأشاعرة.

المبحث العاشر: موقف الإخوان من المرجئة.

المبحث الحادي عشر: موقف الإخوان من اليهود.

المبحث الثاني عشر: موقف الإخوان من النصارى.

المبحث الثالث عشر: موقف الإخوان من التيار الليبرالي « العلماني ».

المبحث الرابع عشر: موقف الإخوان من الدساتير والقوانين الوضعية.

المبحث الخامس عشر: موقف الإخوان من الجماعات الإسلامية الأخرى.

المبحث السادس عشر: موقف الإخوان من الأمريكان.

المبحث السابع عشر: موقف الإخوان من إسرائيل.

المبحث الثامن عشر: موقف الإخوان من القضية الفلسطينية.

المبحث التاسع عشر: موقف الإخوان من الديمقراطية:

تعريف الديمقراطية.

نشأة الديمقراطية، وصورها.

مبادئ الديمقراطية، وخصائصها.

موقف الإخوان المسلمين من الديمقراطية.

الديموقراطية في ميزان الشريعة الإسلامية.

المبحث العشرون: موقف الإخوان من الفكر الاشتراكي:
علاقة الإخوان بالاشتراكية.

الفكر الاشتراكي في ميزان السياسة الشرعية.
من ملامح الاشتراكية تجويز مفكريهم للتأميم.

المبحث الواحد والعشرون: موقف الإخوان من الدكتاتورية.

المبحث الثاني والعشرون: موقف الإخوان من التعصب والتطرف.

المبحث الثالث والعشرون: موقف الإخوان من قضايا المرأة.

الباب الثالث: سياسة الإخوان في ميزان السياسة الشرعية:

ويشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول: صيانة العقيدة والخروج عليها بين السياسة الشرعية

وسياسة الإخوان:

ويشتمل على تسعة مباحث:

المبحث الأول: منزلة العقيدة في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان:

ويتكون من ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: صيانة السياسة الشرعية للعقيدة.

- المطلب الثاني: المزالق العقدية في سياسة الإخوان.

المبحث الثاني: توحيد الألوهية في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان:

ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: توحيد الألوهية ومقتضياته عند أهل السنة والجماعة.

- المطلب الثاني: القبورية عند الإخوان والرد عليهم.

- المطلب الثالث: الاستعانة والتوسل بغير الله عند الإخوان والرد عليهم.

المبحث الثالث: توحيد الأسماء والصفات بين السياسة الشرعية وسياسة الإخوان.

ويتكون من أربعة مطالب:

- المطلب الأول: توحيد الأسماء والصفات في عقيدة أهل السنة والجماعة.

- المطلب الثاني: تناقضات الإخوان في توحيد الأسماء والصفات والرد عليها.

- المطلب الثالث: أخذ الإخوان بمذهب المفوضة في الصفات والرد عليه.
- المطلب الرابع: أقوال إخوانية لا تليق بجلال الله وعزته والرد عليها.
- المبحث الرابع: مسألة الاستواء في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان:
ويتكون من مطلبين:
- المطلب الأول: موقف أهل السنة والجماعة من مسألة الاستواء.
- المطلب الثاني: تأويل الإخوان للاستواء والرد عليه.
- المبحث الخامس: الإيمان بالرسول والأنبياء في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان:
ويتكون من مطلبين:
- المطلب الأول: الإيمان بالرسول والأنبياء ومقتضياته عند أهل السنة والجماعة.
- المطلب الثاني: كلام الإخوان في حق الأنبياء والرسول بما لا يليق والرد عليه.
- المبحث السادس: مسألة المهدي المنتظر في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان.
ويتكون من مطلبين:
- المطلب الأول: إنكار الإخوان للمهدي المنتظر.
- المطلب الثاني: المهدي المنتظر عند أهل السنة والجماعة.
- المبحث السابع: مسألة خلق القرآن:
ويتكون من أربعة مطالب:
- المطلب الأول: قول بعض الإخوان بخلق القرآن.
- المطلب الثاني: أصل القول بخلق القرآن عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: رد أهل السنة والجماعة على القائلين بخلق القرآن.
- المطلب الرابع: موقف الإمام أحمد ومحنته بسبب هذه المسألة.
- المبحث الثامن: مسألة حرية الاعتقاد.
ويتكون من مطلبين:
- المطلب الأول: موقف الإخوان من حرية الاعتقاد.
- المطلب الثاني: موقف أهل السنة والجماعة من حرية الاعتقاد.
- المبحث التاسع: مسألة وحدة الوجود.
ويتكون من مطلبين:
- المطلب الأول: الإخوان والقول بوحدة الوجود.

- المطلب الثاني: موقف أهل السنة والجماعة من القول بوحدة الوجود.

الفصل الثاني: الملل والنحل في ميزان سياسة الإخوان.

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ملامح عقيدة الولاء والبراء عند أهل والإخوان.

ويتكون من أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ولاء الإخوان لأفراد جماعتهم دون غيرهم من المسلمين.

- المطلب الثاني: ولاء الإخوان لأهل الكفر والضلال والزيف.

- المطلب الثالث: تناول الإخوان على الصحابة والسلف الصالح.

- المطلب الرابع: تناول الإخوان على العلماء.

المبحث الثاني: الشيعة في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان.

ويتكون من خمسة مطالب:

- المطلب الأول: موقف أهل السنة والجماعة من الشيعة.

- المطلب الثاني: موقف الإخوان من الشيعة.

- المطلب الثالث: الرد على الإخوان في موقفهم من الشيعة.

- المطلب الرابع: موقف الإخوان من الخميني وثورته.

- المطلب الخامس: الرد على الإخوان في موقفهم من الخميني:

لعن الخميني لأبي بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما - والرد عليه.

اتهام الخميني للشيخين بتحريف القرآن والرد عليه.

التفسير الباطني للقرآن عند الخميني والرد عليه.

تأليه الخميني لأهل البيت والرد عليه.

المبحث الثالث: غير المسلمين في السياسة الشرعية وسياسة الإخوان.

ويشتمل على تسعة مطالب:

- المطلب الأول: موقف أهل السنة والجماعة من غير المسلمين.

- المطلب الثاني: موقف الإخوان من فكرة «حوار الأديان» والرد عليهم.

- المطلب الثالث: موقف الإخوان من الدعوة إلى التقارب مع الأديان، والرد عليهم.

- المطلب الرابع: موالاتة الإخوان لليهود والنصارى والرد عليهم في ذلك.

- المطلب الخامس: وجود النصارى في صفوف الإخوان المسلمين.

- المطلب السادس: تصوير الإخوان للصراع مع اليهود والرد عليهم.
 - المطلب السابع: قول الإخوان بسقوط الجزية عن أهل الذمة مقابل التجنيد والرد عليه.
 - المطلب الثامن: تهنئة الإخوان للكفار بأعيادهم وتولية مناصبهم، والرد على ذلك.
 - المطلب التاسع: تقسيم يوسف القرضاوي للردة، والرد عليه.
- الفصل الثالث: الإتياع والابتداع بين السياسة الشرعية وسياسة الإخوان:**
ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: موقف كل من السلف والإخوان من البدع.
ويتكون من مطلبين:

- المطلب الأول: موقف السلف الصالح من البدع، وأهلها.
 - المطلب الثاني: موقف الإخوان من البدع، وأهلها.
- المبحث الثاني: علامات أهل السنة وأهل البدع.**
ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: علامات أهل السنة.
 - المطلب الثاني: علامات أهل البدع.
 - المطلب الثالث: موقف الإخوان من هذه العلامات.
- المبحث الثالث: بدعة البيعة عند الإخوان والرد عليهم.**
ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: البيعة في السياسة الشرعية.
 - المطلب الثاني: البيعة عند الإخوان والرد عليهم.
 - المطلب الثالث: اعتبار الإخوان للمنشقين عنهم خوارج، والرد عليهم.
- المبحث الرابع: بدعة الاحتفال بالمناسبات الدينية عند الإخوان والرد عليهم.**
ويتكون من مطلبين:

- المطلب الأول: احتفال الإخوان بالمولد النبوي، والرد عليه.
 - المطلب الثاني: احتفال الإخوان بالإسراء والمعراج، والرد عليه.
- المبحث الخامس: بدعة الوسائل الفنية في الدعوة والرد عليهم.**
ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: وسائل الدعوة بين الاجتهاد والتوقيف.

- المطلب الثاني: بدعة الدعوة بالأنشيد عند الإخوان والرد عليها.
- المطلب الثالث: بدعة الدعوة بالمسرحيات عند الإخوان والرد عليها.

الفصل الرابع: السياسة لدى جماعة الإخوان المسلمين.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: قيام سياستهم على الدعاوى الباطلة.

ويتكون من مطلبين:

- المطلب الأول: دعوى الإخوان أنهم جماعة المسلمين والرد عليهم.
- المطلب الثاني: دعوى التفريق بين السلفية المعاصرة وأهل السنة والجماعة والرد عليهم.

المبحث الثاني: الغلو والتعصب.

ويتكون من أربعة مطالب:

- المطلب الأول: موقف السياسة الشرعية من الغلو والتعصب.

- المطلب الثاني: غلو الإخوان في مفكريهم وتعصبهم له.

- المطلب الثالث: تعصب الإخوان لكتبهم.

- المطلب الرابع: التعصب المذهبي عند الإخوان.

المبحث الثالث: السرية:

ويتكون من مطلبين.

- المطلب الأول: السرية في السياسة الشرعية والفرق بينها وبين سرية الإخوان.

- المطلب الثاني: ويلات التنظيمات السرية.

المبحث الرابع: قصور النظر السياسي:

ويتكون من مطلبين:

- المطلب الأول: أهمية الفراسة ودورها في السياسة الشرعية.

- المطلب الثاني: نماذج لقصور النظر والفشل السياسي للإخوان: وفيه سبعة فروع:

الفرع ١: اعتراف مفكري الإخوان باختراق الماسونية لجماعتهم.

الفرع ٢: اعتراف مفكري الإخوان باختراق المخابرات المعادية لجماعتهم، وتجنيد لها

لأعضاء بارزين في الجماعة.

الفرع ٣: إفلات سيطرة المرشد العام على النظام الخاص.

الفرع ٤: تلاعب جمال عبدالناصر والضباط الأحرار بالإخوان.

الفرع ٥: كثرة الانشقاقات على الجماعة.

الفرع ٦: تحبط الإخوان في موقفهم من الحكم بين التكفير تارة والتزلف أخرى.

الفرع ٧: تحبط الإخوان في موقفهم من الأحزاب والتنظيمات السياسية.

المبحث الخامس: إطلاق الدعوات الضالة.

ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: دعوة الإخوان إلى خروج المرأة والرد عليها.

- المطلب الثاني: دعوة الإخوان إلى المساواة والرد عليها:

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع ١: مفهوم المساواة في السياسة الشرعية.

الفرع ٢: مفهوم المساواة عند الإخوان.

الفرع ٣: الرد على فكرة المساواة عند الإخوان.

- المطلب الثالث: دعوة الإخوان إلى الحرية المطلقة والرد عليها.

الفصل الخامس: علاقة الإخوان بالحياة السياسية والفكرية المعاصرة في

ميزان السياسة الشرعية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسة الشرعية لدى الإخوان المسلمين في موقفهم من ولاية الأمر.

ويتكون من ثلاثة مطالب.

- المطلب الأول: طاعة ولي الأمر في السياسة الشرعية.

- المطلب الثاني: خروج الإخوان على ولاية الأمر والرد عليه.

- المطلب الثالث: تشهير الإخوان بولاية الأمر والرد عليه.

المبحث الثاني: الإخوان المسلمون والعنف في ميزان السياسة الشرعية:

ويتكون من أربعة مطالب:

- المطلب الأول: موقف الإسلام من العنف.

- المطلب الثاني: ممارسة الإخوان للعنف عمليا.

- المطلب الثالث: قضايا العنف التي اهتم فيها الإخوان:

قضية اغتيال النقراشي باشا.

قضية اغتيال الخازندار.

قضية مقتل سيد فايز.

قضية محاولة الاعتداء على حامد جودة.

قضية حادث المشية.

قضية محاولة نسف محكمة الاستئناف.

قضية الأوكار.

المبحث الثالث: علاقة الإخوان بجمال الدين الأفغاني.

ويتكون من مطلبين:

- المطلب الأول: بيان حقيقة الأفغاني الذي ربط الإخوان دعوتهم به.

التعريف بالأفغاني وبيان مذهبه وعقيدته.

علاقة الأفغاني بالماسونية العالمية.

أنشطة الأفغاني المشبوهة..

تأثير الأصول الفكرية للجماعة بالأفغاني.

- المطلب الثاني: الإخوان يعدون جماعتهم امتداداً لدعوة الأفغاني، ويعترفون بتأثيرهم به.

الفصل السادس: شطحات ومزلق الإخوان وفتاوى أهل العلم بشأنهم

ويتكون من ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: تقليل الإخوان في طلب العلم.

المبحث الثاني: تكالب الإخوان على السلطة والمناصب القيادية.

المبحث الثالث: التلفيق الفقهي عند الإخوان.

تعريف التلفيق.

التلفيق عند الإخوان.

المبحث الرابع: الإخوان وتأييد الاختلاط بين الجنسين.

المبحث الخامس: تجويز الإخوان التمثيل للمرأة المسلمة.

المبحث السادس: تجويز الإخوان للإمارة في الحضر.

المبحث السابع: منهج الموازنة عند الإخوان وفساده.

المبحث الثامن: ضلالات سيد قطب في تفسيره للقرآن.

المبحث التاسع: من شطحات يوسف القرضاوي.

المبحث العاشر: من شطحات عمرو خالد.
المبحث الحادي عشر: وقفة مع الداعية الإخوانية: زينب الغزالي.
المبحث الثاني عشر: وقفة مع المرشد العام: محمد حامد أبو النصر.
المبحث الثالث عشر: فتاوى أهل العلم في الإخوان وما يرتبط بهم من قضايا
التحزب والانتخابات ونحوها:

- ١ - سماحة الشيخ العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- ٢ - فضيلة الشيخ العلامة المحدث: ناصر الدين الألباني.
- ٣ - فضيلة الشيخ العلامة: محمد بن صالح بن عثيمين.
- ٤ - معالي الشيخ: صالح بن فوزان الفوزان.
- ٥ - معالي الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان.
- ٦ - معالي الشيخ: صالح بن محمد اللحيدان.
- ٧ - معالي الشيخ: بكر بن عبد الله أبو زيد.
- ٨ - فضيلة الشيخ: حمود بن عبد الله التويجري.
- ٩ - فضيلة الشيخ: محمد أمان الجامي.
- ١٠ - فضيلة الشيخ: مقبل بن هادي الوادعي.
- ١١ - فضيلة الشيخ: حماد بن محمد الأنصاري.
- ١٢ - فضيلة الشيخ المحدث: عبد المحسن العباد البدر.
- ١٣ - معالي الشيخ: صالح بن عبد الله العبود.
- ١٤ - معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
- ١٥ - فضيلة الشيخ: صالح بن سعد السحيمي.
- ١٦ - فضيلة الشيخ: سعد بن عبد الرحمن الحصين.

نسأل الله ألا نضيع بين الغفلة والجهل، وأن يسدد خطانا وخطى أمتنا إلى غاية مرموقة، يعين على بلوغها تراث من الثقافة والأدب والفكر، لو كان لعدونا مثله، لما لجأ إلى أبشع وسائل التدمير والنسف، حتى يتركنا أمة عاجزة جاهلة تخرّ على آثار قدميه خاضعة، تصف نفسها بألفاظ كثيرة تدار على أسماع صغارنا وكبارنا بالليل والنهار، كالتخلف، والتعصب، والرجعية.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الشيخ الأستاذ الدكتور/ سليمان بن عبدالله أبا الخيل، الذي أكرمني بأن كان مشرفاً على هذه الرسالة، والتي ما كان لها أن تكون هذه الصورة إلا بفضل بعد فضل الله، وأشكره على ما أفاض علي من علمه، وما خصصه لي من وقته الثمين.

وأثني بالشكر على المعهد العالي للقضاء، ممثلاً بعميد المعهد فضيلة الدكتور/ عبدالرحمن بن سلامه المزيني، ووكلاء المعهد، وجميع أعضاء الهيئة التدريسية به، الذين فحلنا من علمهم، سائلاً المولى القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يهديهم إلى الحق وأن يشبّتهم عليه.

وأفضل ما أقول: اللهم أهدنا فيمن هديت، وتولنا فيمن توليت، وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يُقضى عليك، ولا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، سبحانك لا شريك لك في ملكك.